



مركز  
الدراسات  
الاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## صفقة القرن إلى التأجيل مجددا

أكد مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض، أن الإدارة الأميركية تنوي تأجيل إعلان خطتها المقترحة، لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والمعروفة بـ "صفقة ترامب"، إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في إسرائيل. ويأتي ذلك بعد ساعات من اتفاق الأحزاب المشاركة في حكومة العدو، على الذهاب إلى انتخابات مبكرة، ما يعني أن واشنطن، لن تنشر مقترحها قبل هذا التاريخ.

وكانت القناة ١٠ في تلفزيون العدو قد نقلت عن مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، قوله في مؤتمر مغلق أنه "قريبا سنكون على استعداد لنشر خطة السلام"، مشيراً إلى أنه "لن يحجب تفاصيلها أحد من الأطراف". وأوضح أنه "ستكون هناك حاجة لتقديم التنازلات من الطرفين، لكننا على يقين، أنه إذا وافق الجانبان على الدخول في مفاوضات، فإنهم سيفهمون لماذا توصلنا إلى الاستنتاجات التي سنقترحها في الخطة".

وكانت صحيفة "جيروزاليم بوست" نقلت مؤخراً، عن مسؤولين أميركيين، أن التحضيرات للإعلان عن "الصفقة" مستمرة، عبر تدريب موظفين جدد، مرجّحين أن يتم تأجيل إعلانها في نيسان أو أيار القادمين؛ وأن من بين الظروف التي ساهمت في تأجيل ذلك الإعلان، تخلي فريق صياغة "الصفقة" عن الاعتقاد بأن الفلسطينيين سيقبلون البدء بالمفاوضات دون النظر إلى التفاصيل، وهو ما ثبت خطأه خلال الفترة التي تلت الإعلان الأميركي عن "القدس عاصمةً لإسرائيل".

من جهته عرض معهد أبحاث الأمن القومي توصيات جاء فيها بأن إسرائيل بحاجة إلى تغيير النهج القائم حالياً، بحيث يكون قادراً على تلبية المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية، وليس فقط المصالح الفورية، إذ لم يعد بمقدور إسرائيل بعد الاعتماد على الوضع القائم، وعلى الفكرة القائلة: إن تحسين مستوى معيشة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وفتح المعابر أمام دخول البضائع والمواد الأساسية إلى قطاع غزة سيديم الهدوء الأمني، ويجعل الحكومة تتنصل من اتخاذ القرارات المستوجبة في الشأن الفلسطيني؛ هذا الفراغ السياسي يتيح لقادة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بممارسة الضغط على الحكومة لتنفيذ خطوات عملية تُفهم كأنها تسريع لعملية الضم، تمسّ بنسيج الحياة المعقول لدى السكان الفلسطينيين في المنطقة، وبجودة التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، علماً أن ليس ثمة من يشكك في مساهمة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ضمان الاستقرار النسبي فترة زمنية طويلة، وهي المساهمة التي أكدت جدواها خلال الأيام الأخيرة.

في المنظور الاستراتيجي، ليس من الصحيح التشبث بسياسة رد الفعل وتفضيلها على مبادرة لتصميم واقع أكثر استقراراً بالنسبة إلى إسرائيل، كما من المهم الإدراك أنه حتى مع غياب إعلان إسرائيلي رسمي بشأن تفضيل حل الدولة الواحدة، وحتى في غياب خطوات فعلية حقيقية لضم مناطق من الضفة الغربية، فإن الواقع الآخذ بالتبلور هو واقع الدولة الواحدة.

ومن أجل لجم هذا الانزلاق، نقتراح خريطة طريق استراتيجية تقوم على أربعة أسس هي:

١- الاحتفاظ بحرية العمل الأمني في المنطقة بأكملها، مع تقليص جدي لاحتمال الاحتكاك بالسكان الفلسطينيين.

٢- مواصلة التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية والمساعدة في تحسين وتعزيز حكومة السلطة الفلسطينية.

٣- عرض أفق سياسي، مع الاستعداد للدخول في مفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشأن تسويات انتقالية.

٤- معالجة القضايا القابلة للحل في المرحلة الأولى وتطبيق فوري لأي تفاهات يتم التوصل إليها. ومساعدات من جانب إسرائيل تقدمها للجهود الدولية المبذولة من أجل ترميم قطاع غزة، شرط أن تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية هذه الجهود، فور استعادة سيطرتها على المنطقة.

إن مصلحة إسرائيل الاستراتيجية تكمن في خلق وضع تكون فيه السلطة الفلسطينية مستقرة وقوية، فاعلة وعنواناً مسؤولاً، وسيكون من الخطأ سماح إسرائيل لحركة حماس بتنفيذ العمليات في الضفة الغربية من جهة، والاستمتاع بالهدوء والتعاظم في قطاع غزة، من جهة أخرى.

## مسيرات العودة وكسر الحصار

أجرى المصريون "اتصالات موسعة" مع قيادة الفصائل في غزة لمنع وقوع تصعيد أو مواجهة عسكرية مقبلة، بعدما أبلغت حركتا "حماس" و "الجهاد الإسلامي" القاهرة مباشرة، وبوضوح أن الأسبوع الأخير من السنة سيكون "اختباراً حقيقياً للتفاهات"، وأن "الأدوات الخشنة لمسيرات العودة" ستعود بقوة وبأساليب مختلفة. وضغطوا على الفصائل لـ "ضبط النفس"، مع "تقديم الدلائل التي تثبت أن الاحتلال استهدف شهداء الجمعة الأخيرة خارج المنطقة العازلة التي تم الاتفاق عليها والمتمثلة بأقل من ٣٠٠ متر قرب السلك الفاصل".

في الوقت نفسه، نقل جهاز المخابرات العامة المصري، إلى «حماس» رسائل تفيد بأن تل أبيب أبلغتهم أنها ما تزال ملتزمة بالتفاهات التي اتفق عليها مطلع الشهر الماضي، وأنها لا ترغب في التصعيد على جبهة غزة. لكن ماذا يعني الاستهداف بالقناصة من على هذا البعد على الحدود؟ يوضح المصدر أن المصريين أرادوا خلال حديثهم مع حماس الربط ما بين أحداث الضفة المحتلة الأخيرة وإمكانية تأثيرها في التفاهات الخاصة بالقطاع، لكن الحركة "رفضت ذلك وأكدت أن التفاهات تخص غزة الآن"، وهو ما تزامن مع تصريح قائد "حماس" في

الخارج، ماهر صلاح، بأن "عجلة العمليات النوعية في الضفة قد انطلقت، وستعيد إلى المستوطنين وجنود الاحتلال أيام عياش وأبو الهنود".

ووصل وفد أمني مصري إلى غزة لـ "متابعة الانتهاك الإسرائيلي الأخير"، إذ سيستلم من الفصائل دلائل تؤكد أن جيش الاحتلال تعمد استهداف الشهداء من دون أن "يشكلوا خطراً على جنوده أو حتى يقتربوا من المنطقة العازلة". ويأتي ذلك بعد يوم على بيان "الغرفة المشتركة للمقاومة" في غزة وصفت فيه ما حدث بأنه جريمة متكاملة الأركان، واستهتار واضح من العدو بدماء أبناء شعبنا الغالية؛ وأضاف البيان: "عندما يتعلق الأمر بدماء شعبنا وآلامه وجراحاته وانتهاك كرامته، فلا الأموال ولا الكهرباء ولا الماء ولا حتى قطع الهواء يمكن أن يوقفنا عن القيام بواجبنا، ويبدو أن العدو قد اشتاق لجولات قتال وردود قاسية من المقاومة تؤدبه وتوقفه عند حده".

أعلنت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أن يوم الجمعة الأخير هذا العام (الجمعة الأربعاء) لمسيرات العودة وكسر الحصار، سيكون حاسماً في اختبار سلوك ونوايا الاحتلال تجاه المشاركين في فعاليات مسيرة العودة السلمية شرق القطاع. وأن "ممارسات الاحتلال الإجرامية قد تجاوزت الخطوط الحمراء، والمقاومة لن تتهاون مع العدو ولن تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه الجرائم". وتابعت الغرفة المشتركة، "يبدو أن العدو قد اشتاق لجولات قتال وردود قاسية من المقاومة تؤدبه وتوقفه عند حده"، كما جددت غرفة الفصائل في بيانها، على إصرارها على حماية أبناء الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن "لديها ردود جاهزة وقاسية يحدد مسارها وشكلها وتوقيتها سلوك الاحتلال على الأرض".

وجاء البيان عقب إقدام الاحتلال يوم الجمعة الماضي ٢١-١٢-٢٠١٨؛ (الجمعة الـ ٣٩ على التوالي) على إطلاق الرصاص مستهدفاً المتظاهرين السلميين في مسيرات العودة وكسر الحصار ما أدى إلى استشهاد خمسة شبان؛ وأنه "وبعد الفحص الدقيق لوقائع الجريمة بأن جميع الشهداء قد تم استهدافهم على بعد ٣٠٠-٦٠٠ متراً من السلك الزائل، كما كانت معظم الإصابات على بعد ١٥٠-٣٠٠ متراً، ما يؤكد أن هناك تعمد واضح في قنص جميع الشهداء والجرحى، دون أن يشكلوا أي خطر على جنود الاحتلال". واعتبرت "هذه الجريمة، متكاملة الأركان، واستهتار واضح من قبل العدو بدماء أبناء الشعب الفلسطيني، التي هي بالنسبة لفصائل المقاومة متكافئة لا تمييز بينها تحت أي اعتبار".

ويشار إلى أنه استشهاد ٢٤٣ فلسطينياً من بينهم ٤٤ طفلاً و٥ سيدات، وجرح ٢٥٧٠٠؛ منذ انطلاق مسيرات العودة وكسر الحصار يوم ٣٠ آذار الماضي. وكشفت مصادر فلسطينية ومصرية، عن اتصالات تجريها مصر وقطر من أجل ضبط الأوضاع في الضفة الغربية وتثبيت الهدنة في قطاع غزة؛ وأن "خطوط اتصالات مفتوحة لمنع التصعيد في الضفة الغربية، ووقف عمليات الملاحقة التي تقوم بها قوات الاحتلال بحق مسؤولين في السلطة الفلسطينية، وكذلك منع انتقال عمليات التصعيد إلى غزة".

وكشفت مصادر قيادية بحركة "حماس" عن اتصالات تقوم بها قطر، على أكثر من محور؛ وأوضحت أن المحور الأول يتركز على وقف التصعيد الذي تقوم به سلطات الاحتلال في الضفة والقدس، فيما يرتبط الآخر بتثبيت الهدنة في قطاع غزة عبر انتزاع حق تمرير المساعدات القطرية من الوقود والمنحة المالية الخاصة برواتب الموظفين، وعدم تأثر ذلك بالتداعيات الجديدة والفصل بين المسارين.

ومن جهة أخرى أقرّ رئيس أركان جيش الاحتلال **غادي أيزنكوت**، بأن الجيش لم ينجح في توفير الأمن لسكان المستوطنات مع قطاع غزة. وقال في كلمة ألقاها في مؤتمر مركز متعدّد التخصصات في هرتسليا حول "أربع سنوات لإستراتيجية الجيش"، "أنا مقرّ بالواقع بأن الجيش لم ينجح بتوفير شعور بالأمان في الثلاث سنوات الماضية مع قطاع غزة مقابل واقع أمّني صعب"؛ وأضاف: "مع فرضية وجود تنظيم مسلح في قطاع غزة يجب علينا ألا نخاف من استخدام القوة ولكن يجب علينا أن نعمل بذكاء القرارات يجب أن تأخذ بدراسة وليس بالعاطفة"؛ وقال: "لقد تضرّرنا من الوسائل البدائية التي استخدمها العدو في قطاع غزة ضدنا ونبذل جهودا كبيرة لمنع دخول الأسلحة المتطورة إلى قطاع غزة".

وحول الأوضاع في الضفة الغربية، اعتبر أن الدعوات لاتخاذ خطوات قاسية في الضفة الغربية لا تخدم مهمّة الجيش الإسرائيلي في توفير الأمن هناك.

وفي شأن قرار ترامب بسحب القوات الأمريكية من الأراضي السورية، أكد أنه حدث مهم ولكن لا ينبغي المبالغة فيه؛ وقال "تصرّف الجيش الإسرائيلي بشكل مستقل طوال الفترة بأكملها في سوريا والأميركيون يتّخذون القرار عندما تكون العلاقة بين الجيوش في ذروتها".

ومن جهة أخرى أفاد **تقرير توثيقي** صدر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، أن ٢٥٣ فلسطينيا استشهدوا بنيران جيش الاحتلال الذي ما زال يحتجز جثامين ١١ منهم، فيما سجّل آلاف الجرحى، وذلك منذ انطلاق فعاليات مسيرة العودة في آذار، على طول السياج الأمني مع قطاع غزة المحاصر. وأتت منذ انطلاق فعاليات مسيرة العودة بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٣٠، وحتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢، فإن محافظة غزة قدمت أعلى نسبة من الشهداء ٧٢ شهيدا، تليها محافظة خان يونس ٧٠ شهيدا، ثم محافظة الوسطى ٤١ شهيدا، ومحافظة الشمال ٣٧ شهيدا، وأخيرا محافظة رفح ٣٣ شهيدا.

أما بخصوص الجرحى، أظهر التقرير إصابة ٢٥٤٧٧ مواطنا ومواطنة بجروح مختلفة، ١٣٧٥٠ مصابا دخلوا مستشفيات القطاع لتلقّي العلاج، فيما تلقت باقي الإصابات العلاج ميدانيا، نتيجة الإصابات بقنابل الغاز المسيل للدموع والغازات السامة الأخرى التي يطلقها جيش الاحتلال تجاه المتظاهرين السلميين. ويشمل هذا العدد، الإصابات نتيجة إطلاق الرصاص الحي المباشر تجاه المتظاهرين السلميين، والإصابات الناتجة عن عمليات القصف المدفعي والجوي على مختلف مناطق القطاع، وباقي الإصابات نتيجة استنشاق الغاز السام الذي تطلقه قوات الاحتلال مستخدمة طائرات مسيرة لإطلاقها صوب المتظاهرين.

وبخصوص استهداف قناصة الاحتلال الفتية والأطفال، فحسب التقرير، فقد بلغ عدد الشهداء الأطفال ٤٥ شهيدا، بينهم طفلتان، ويشكلون ما نسبته ١٧,٧% من مجمل عدد الشهداء، ولا يزال يحتجز الاحتلال جثامين ٣ شهداء من الأطفال.

وأصيب أيضا خلال المسيرات ٤٣٧٩ طفلا بجروح مختلفة، ما يزيد عن نصفهم أصيبوا نتيجة إطلاق الرصاص الحي، والمعدني، وشظايا القصف الجوي، والمدفعي، على مناطق القطاع. فيما أصيبت نحو ٢٠٥٠ امرأة بجروح مختلفة، من بينهم نحو ٦٠٠ نتيجة إصابتهن بالرصاص الحي، والمعدني المغلف بالمطاط، وشظايا القصف المدفعي والجوي على قطاع غزة. واستشهد ٧ من ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء مشاركتهم في المسيرات السلمية، فيما استهدفت قناصة الاحتلال نحو ١٠٥ مواطنين، وبتوا ضمن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ممن بترت أطرافهم السفلية أو العلوية خلال مشاركتهم في المسيرات السلمية.

واستهدف جنود الاحتلال الطواقم الطبية التي قدمت ٣ شهداء، فيما أصيب نحو ٤٧٠ من الطواقم الطبية المختلفة، على الرغم من أن النقاط الطبية التي يتم استهدافها تبعد عن السلك الفاصل مسافة تزيد عن ٥٠٠، وقد تضرر أيضا ٨٤ سيارة إسعاف، ومركبة طبية، نتيجة إطلاق الرصاص المباشر نحوها، أو استهدافها بقنابل الغاز بشكل مباشر. كما استشهد خلال المسيرات السلمية صحفيان، فيما أصيب نحو ٢٦٣ صحفيا بجروح مختلفة، ١٤٠ منهم نتيجة الإصابة بالرصاص الحي.

### قرار حل التشريعي

أثار قرار حل المجلس التشريعي جملة من الانتقادات؛ وأغلبها أكد أن القرار يصعب الجهود الهادفة إلى إنهاء الانقسام؛ خاصة أن مصادر خاصة أفادت أن رئيس السلطة محمود عباس سيتخذ خطوات مصيرية جديدة تجاه موظفي السلطة في قطاع غزة مطلع العام الجديد، كخطوة لاحقة لحل المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وأنه عازم على إحالة جميع العسكريين في قطاع غزة إلى التقاعد الإجباري، والمدنيين في الوزارات، باستثناء وزارتي الصحة والتعليم؛ وأنه سيفتح باب التقاعد الطوعي مع بداية العام للموظفين المدنيين "الصحة والتعليم"، الذي تم تعيينهم منذ دخول السلطة عام ١٩٩٤، مقابل ٧٥% من الراتب.

قالت الخبيرة الإسرائيلية في الشؤون الفلسطينية "دانة بن شمعون" إن "قرار الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي يعني قطع آخر صلة بين قطاع غزة والضفة الغربية، ويأخذ حماس وفتح لمستوى آخر من الاشتباك، لأن عباس ألقى بقنبلة سياسية بإعلانه الأخير عن التخلص من المجلس التشريعي الذي تحوز حماس ثلثي أعضائه". وأنه "من ناحية السياسة الداخلية الفلسطينية فهذه خطوة تصعيدية كفيلة بتوتير الوضع المتوتر أصلا، لكنها في حقيقتها تنفيذ لتهديد قديم، وقد أعلنها عباس بلسانه، بعد أن تمت مناقشتها في مجالس عدة برام الله خلال الشهور الأخيرة، سواء بمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أو في لقاءات القيادة الفلسطينية

المقلصة". وأشارت إلى أن "عباس امتنع مؤخرا عن الإعلان الرسمي لهذه الخطوة، فيما أعطى مساعديه الضوء الأخضر للتلويح بهذا الإجراء خلال الأسابيع الماضية، لكن الكلّ يعلم أنه من يقف وراء هذه الخطوة الدراماتيكية، لقد جاء قراره عقب وصول المصالحة لطريق مسدود". وألمحت إلى أن "عباس ربما امتنع سابقا عن تنفيذ تهديده هذا ضد المجلس التشريعي عقب طلبات مصرية عديدة بوقف أي عقوبات إضافية ضد حماس، كي لا يمسّ بجهود المصالحة، لكنه بقراره الأخير أثبت أن للصبر حدودا". وأوضحت بن شمعون، التي تعمل مراسلة في الأراضي الفلسطينية منذ سنوات، أن "حماس ترى في هذا القرار محاولة لابتزازها، والضغط على قيادتها للنزول عن الشجرة التي صعدت إليها، وتخفيض سقف مطالبها، لأنها ترى في المجلس التشريعي إنجازا كبيرا تستمد منه قوتها السياسية الشرعية، رغم أن السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة بعد الانقسام بين فتح وحماس، جعلته في حالة تعطيل، ولا يمارس مهامه إلا على الورق".

وتحدثت الكاتبة عما "تحمله خطوة عباس من دلالات على الأرض، من الراجح ومن الخاسر، هناك من يقول أن خطوته ليس لها معنى، وحماس لا تبدو متفاجئة منه، بالعكس فإن القرار سيضرّ عباس أكثر لأنه لا يحترم نتائج الانتخابات، وقراره هذا هدم اللبنة الأخيرة في البناء الديمقراطي الفلسطيني، إن بقي قائما".

في المقابل، تستدرك الكاتبة بأن "هناك من يقول إن عباس يكسب من خطوته هذه من خلال عزل حماس، وإعادتها لحجمها الطبيعي، لأنها بدون المجلس التشريعي ستفقد قوتها السياسية في الساحة الفلسطينية، وتظهر أمام العالم كمجموعة مسلحة تسيطر على السلطة في قطاع غزة بقوة السلاح، حماس ستتضرر من هذه الخطوة، لأنها مدرجة أساسا على قوائم المنظمات الإرهابية الأوروبية والأمريكية".

وأشارت إلى أن "حماس ليس لديها أي منظمة ممثلة فيها باستثناء المجلس التشريعي، وربما يؤثر ذلك على ميزان القوى الفلسطينية داخل القطاع، فإن فقدانها للمجلس سيحولها كباقي المنظمات الفلسطينية، ولن يكون لها أفضلية عن سواها".

وأوضحت أن "أوساط حماس ترى في الخطوة فقداننا من عباس لما تبقى من شرعيته وزعامته، وسيظهر كمن يعمل انطلاقا من موقع القوة وليس القانون، لإحباط عملية ديمقراطية، رغم أن ولايته انتهت فعليا منذ زمن طويل، ولم يحصل على تفويض شعبي جديد".

الكاتبة تحدثت عن دلالات الخطوة خارج الساحة الفلسطينية الداخلية بالقول إن "إنشاء المجلس التشريعي جاء وفق اتفاق أوسلو الموقع في التسعينيات، وحلّه من قبل عباس يعني حلّه لجزء من السلطة الفلسطينية، وأنه مكوّن أساسي منها، صحيح أن هذه الخطوة تأتي للضغط على حماس، لكنها تحمل أيضا رسالة لإسرائيل بأننا دخلنا مرحلة جديدة للتخلص من اتفاق أوسلو تدريجيا، مرحلة بعد أخرى".

وأضافت أن "إسرائيل ذاتها باتت تعتقد أن اتفاق أوسلو لم يتبقّ منه سوى الورق، باستثناء التنسيق الأمني والملحق الاقتصادي، وهي ترى في كل خطوة من شأنها إضعاف حماس

إيجابية، رغم أن عقوبات عباس في السنة الأخيرة على قطاع غزة أضرت أولاً وأخيراً بالسكان، ما تسبب بزعزعة الأمن على الحدود، واندلاع جملة توترات تصعيدية عسكرية، لكن حل التشريعي عقوبة خاصة وحصرية ضد حماس دون المس بسكان غزة".

وختمت بالقول إن "إسرائيل لا ترى نفسها معترضة على خطوة عباس بحل التشريعي، ومنعه من تنفيذها، بالعكس فإنها ضربة قوية لحماس، مع أن من شأنها صب مزيد من الزيت على نار خلاف فتح وحماس، وحشرهما في الزاوية، وفي هذه الحالة قد تختار حماس إشعال الحدود باتجاه إسرائيل".

### قرار حل الكنيست والانتخابات المبكرة

قرّر رؤساء الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحكومي في إسرائيل، تقديم موعد الانتخابات للكنيست الحادية والعشرين، لتُعقد في ٩ نيسان القادم؛ وأعلن رؤساء الكتل في الائتلاف الحكومي، أنه من منطلق المسؤولية "الوطنية" والاقتصادية، فقد اتفق جميع رؤساء الكتل وبالإجماع على حلّ الكنيست، والذهاب إلى انتخابات مبكرة؛ ولم يعلن رؤساء الكتل الائتلافية عن موعد تقديم اقتراح حلّ الكنيست، وأكدوا استمرار الالتزام تجاه الكنيست والحكومة حتى موعد الانتخابات.

وناقش رؤساء الائتلاف الحكومي خلال اجتماعهم قانون التجديد، وسط تهديد حزب "يهودوت هتوراة" بالانسحاب من الائتلاف ما لم يتم إقرار القانون بصيغته الحالية؛ وبدوره أعلن رئيس حزب هناك مستقبل يائير لابييد انه سيصوت ضد مشروع هذا القانون.

قال رئيس حكومة العدو نتنياهو: "اتفقنا مع رؤساء الأحزاب الذهاب لانتخابات مبكرة والحكومة ستنتهي ولايتها بإنجازات؛" و"سنواصل محاربة التموضع الإيراني في سورية، وكذلك تدمير الأنفاق التي حفرها حزب الله على الحدود الشمالية، علماً أن الجيش على أهبة الاستعداد لأي سيناريو"، و"خلال فترة الحكومة حولنا إسرائيل إلى دولة عظمى تنافس العديد من الدول العالمية، إذ تُصنّف إسرائيل في المرتبة الثامنة عالمياً عسكرياً وأمنياً إلى جانب تعزيز التحالف مع أميركا، ولعل الأهم هو إعلان الرئيس الأميركي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل". و"الجمهور يعي ما قدّمت وأنجزته الحكومة الحالية على الصعيد الأمني والعسكري والاقتصادي والجمهور سيمنح حزب الليكود التفويض لتشكيل الحكومة المقبلة".

قال المتحدث باسم حكومة العدو أن رؤساء الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي قرّروا حلّ الكنيست والتوجّه إلى انتخابات مبكرة في نيسان القادم؛ وأن القرار اتُخذ بالإجماع في نهاية جلسة لرؤساء الأحزاب، تم خلالها مناقشة مشروع قانون تجنيد الحريديم الذي لم يحظ بأغلبية في ظل المعارضة له من قبل الأحزاب؛ وستجرى الانتخابات المقبلة بتاريخ ٩-٤-٢٠١٩ كما.

وأتى قرار رؤساء الأحزاب بحل الكنيست بعد إعلان رئيس حزب "يوجد مستقبل" **يائير لبيد**، عن معارضته لقانون التجنيد، والذي رفضه سابقاً وزير الجيش السابق أفيغدور ليبرمان. فبعد سلسلة من الأزمات الائتلافية التي تمكن بنيامين نتنياهو، من التغلب عليها، ومنعاً لأزمة ائتلافية جديدة مع الحريديم (اليهود الأصوليين الأرثوذكس) على خلفيّة وجوب تمرير قانون لتجنيدهم في الجيش، أقرّت أحزاب الائتلاف الاتفاق على الذهاب لانتخابات مبكرة تجري مطلع شهر إبريل القادم.

وجاءت هذه التطورات بعد أن أعلن زعيم حزب بيش عتيد، **يئير لبيد**، قراره عدم التصويت لمصلحة قانون تجنيد الحريديم، ما يعني عدم قدرة الحكومة على تمرير القانون، وبالتالي خلق أزمة ائتلافية جديدة مع الحريديم؛ وقررت كتل الائتلاف الحكومي استباق الأزمة وحلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة كان حصولها أمراً مرجحاً منذ اندلاع الأزمة حول القانون المذكور، قبل نحو عام.

ويبدو أن الموعد والقرار الذي اتُخذ مرتبط بشكل كبير، على الرغم من نفي ذلك رسمياً، بحسابات نتنياهو الانتخابية لجهة اقتراب موعد حسم المستشار القضائي للحكومة "**أفيحاي مندلبليت**"، حتى أوائل شهر شباط القادم، قراره بشأن توصيات النيابة العامة والشرطة بتقديم لوائح اتهام رسمية ضد نتنياهو في ثلاثة ملفات فساد مختلفة.

كما أن اختيار الموعد المحدد للانتخابات، جاء من وجهة نظر نتنياهو بما يقضي نهائياً على أثر استقالة وزير الأمن أفيغدور ليبرمان من الحكومة، بسبب موافقة الكابينيت السياسي والأمني على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع حركة حماس والفصائل الفلسطينية في غزة، وتمكين تحويل المنحة القطرية لدفع رواتب الموظفين في قطاع غزة، من جهة، وبعد إطلاق عملية "درع الشمال" على الحدود مع لبنان لكشف أنفاق حزب الله الهجومية وتدميرها، من جهة ثانية؛ وترفع هذه الخطوة من أسهم نتنياهو، وتؤكد بالحسابات الإسرائيلية، صحّة قراره بعدم إطلاق عملية عسكرية في قطاع غزة وحديثه عن "التحديات والظروف الأمنية الحساسة" والتي اتضح لاحقاً أنها مسألة الأنفاق الهجومية لحزب الله.

مع ذلك، فإن ملفات الفساد التي يواجهها نتنياهو قد تكون، على الأقل من وجهة نظر الليكود حالياً، في حال تقرر تقديم لائحة اتهام رسمية ضد رئيس الوزراء عاملاً مساعداً له لجهة ترسيخ ادّعاء نتنياهو بأن اليسار يحاول إقصاء زعيم معسكر اليمين من الحكم من خلال المحكمة وليس من خلال صناديق الاقتراع، وبالتالي تصوير نفسه بصورة الضحية لحملة منظمة تستهدفه، وهو ما يأمل أن ينعكس تعاطفاً شعبياً معه في الانتخابات؛ وعليه يتوقع أن يعزز نتنياهو في الدعاية الانتخابية التركيز على هذا العنصر، بموازاة الحديث عن تعزيز مكانة إسرائيل الدولية والإقليمية، وحتى التلويح بالتطبيع والعلاقات مع الدول العربية، لتأكيد زعم الليكود خلافاً للمعارضة، أنه يمكن التوصل إلى سلام مع الدول العربية حتى قبل حلّ النزاع مع الفلسطينيين.

ومن أهم التداعيات المباشرة لقرار تبكير الانتخابات هو الاعتقاد في الأوساط القريبة من نتنياهو، أن الخطوة ستحول دون عرض الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في أوج المعركة الانتخابية في إسرائيل، خطة إملائه لحل الصراع بما بات يعرف بـ"صفقة القرن"؛ وهو ما جرى تأكيده بأن البيت الأبيض يدرس تأجيل الإعلان عن الصفقة.

إسرائيلياً، يأتي قرار تبكير موعد الانتخابات في وضع تشير الاستطلاعات إلى ثبات قوة الليكود باعتباره الحزب الأكبر وحصوله على ٢٩-٣٠ مقعداً من أصل ١٢٠، مع ائتلاف من أحزاب اليمين الحالية يتمتع بما لا يقل عن ٦٥ عضواً في الكنيست. وقد برز ذلك في إعلان نتنياهو أن الائتلاف المقبل سيعتمد على نواة الائتلاف الحكومي الحالي (أحزاب الحريديم، وحزب البيت اليهودي، وحزب يسرائيل بيتينو بقيادة ليبرمان).

في المقابل فإن أحزاب المعارضة الإسرائيلية لا تزال تعاني من ضعف ومن خلافات داخلية وعدم وضوح صورة من سيقود هذه الأحزاب في الانتخابات، بما في ذلك استمرار التكهّنات بشأن نيّة رئيس أركان الجيش سابقاً، الجنرال بني غانتس خوضها، سواء على رأس حزب جديد أم من خلال الانضمام لأحد الحزبين "المعسكر الصهيوني"، أم حزب بيتي عتيد بقيادة بيئر لبيد، فيما يدعو رئيس الحكومة الأسبق، إيهود براك، إلى تشكيل معسكر موحد يكون قادراً على كسر هيمنة الليكود وأحزاب اليمين المتحالفة معه.

وكانت الاستطلاعات الإسرائيلية المختلفة قد أشارت، على مدار الأشهر الأخيرة، إلى أن الليكود بقيادة نتنياهو قد يحصل على ٣٠ مقعداً، مع استمرار قوة الأحزاب المتحالفة معه ليكون بمقدوره حتى في ظل تغييرات داخلية في موازين القوى لأحزاب اليمين نفسها، على تشكيل ائتلاف حكومي يستند إلى ما لا يقل عن ٦٥ مقعداً.

في المقابل يتواصل انهيار حزب المعسكر الصهيوني (تحالف حزب العمل مع حزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني) وتراجعته من ٢٤ مقعداً يملكها في الكنيست الحالية إلى دون الـ١٤ مقعداً، مع انزياح الأصوات من حزب المعسكر الصهيوني لصالح حزب بيتي عتيد بقيادة بيئر لبيد، أو حزب مستقل يقوده الجنرال بني غانتس، خصوصاً أن هذه الأحزاب لن تتحالف مع القائمة العربية المشتركة، التي تملك ١٣ مقعداً في الكنيست.

## خلاصة عن الأسباب والتوقيت

يبدو أن العلاقة بين تقديم موعد الانتخابات للكنيست وبين نقل ملفات التحقيقات ضد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى المستشار القضائي للحكومة، ليست السبب الوحيد الذي دفع إلى الإعلان عن انتخابات مبكرة؛ وأن هناك جملة من الأسباب تُضاف إلى ذلك، فعدا عن تحييد التحقيقات ضده، فهو يسعى إلى خوض معركة انتخابية في أفضل الظروف بالنسبة له، وخاصة تلك ذات الصلة بإضعاف معسكر خصومه سواء من "اليمين" أو ما يسمى "اليسار"، وتأجيل نشر صفقة القرن، وتجنّب خوض انتخابات على خلفية أزمة اقتصادية، ومواصلة تعميق نفوذ

اليمن في الإعلام والسلطة ومؤسساتها؛ إضافة إلى حقيقة أن كافة الاستطلاعات كانت تجعل نتنيهاو في المكان الأول بوصفه "الأنسب لرئاسة الحكومة"، وبفارق كبير بينه وبين منافسيه المحتملين، وبالتالي فإن الفوز في الانتخابات ليست بالأمر المُقلق بالنسبة، وإنما شكّل هذا الفوز.

وعدّد رئيس تحرير صحيفة هآرتس "ألف بن ستة" أسباب:

**السبب الأول:** الانتخابات بالنسبة لنتنيهاو هي استفتاء على قيادته وشعبيته، حيث يشير إلى أن نتنيهاو منذ أن عاد إلى السلطة قبل نحو ١٠ سنوات تمتع بشعبية خاصة في وسط الجمهور الإسرائيلي، دون أن يكون هناك أي بديل له.

**السبب الثاني:** الانتخابات "السريعة" تمنع أو تصعب، في أقل تقدير، توحيد أحزاب المعارضة حول برنامج سياسي ومرشح متفق عليه مقابل نتنيهاو والليكود.

**السبب الثالث:** تقصير مدة الحملة الانتخابية يبعد أيضا قرار المستشار القضائي للحكومة بشأن الملفات ضد نتنيهاو التي وضعت على طاولته. ولكي يتجنّب اتهامات "اليمن" أو "اليسار"، يستطيع التهرب من المعضلة، وتصبح الشبهات ضد نتنيهاو هامشية في المعركة الانتخابية.

**السبب الرابع:** نتنيهاو غير متحمّس لنشر ما يُطلق عليها "صفقة القرن"، وذلك خشية أن تؤثر مضامينها، حتى لو كانت قريبة من مواقف اليمين الإسرائيلي أكثر من أي خطة أميركية أخرى، على شركائه السياسيين من المستوطنين ويؤدي إلى شرخ في داخل الليكود.

**السبب الخامس:** يشير بن إلى أن نتنيهاو تباهى بمعطيات النمو الاقتصادي ونسب البطالة المنخفضة ورفع الحد الأدنى للأجور، ولكن الأوضاع الاقتصادية تتبدل، فالبورصات تهوي في العالم، والأسعار في إسرائيل ترتفع، ومن المفضل أن يتوجه إلى الانتخابات قبل أن يشعر أحد بشدة الأزمة، كي لا يهرب مصوتو الليكود إلى خصومه.

**السبب السادس:** استكمال تعزيز قوة اليمين وتنفيذ برامجها في كافة المجالات، حيث تعهد، في حال فوزه، بأن يشكل حكومة مع ذات "النواة" من شركائه في الائتلاف، وذلك لمواصلة قيادة الدولة في الاتجاه نفسه.

## استطلاع حول الانتخابات القادمة

على ضوء سلسلة التصعيد في الضفة الغربية والاحتجاجات ضد ارتفاع الأسعار المرتقب في الكيان؛ قال ٥٨٪ من الجمهور أنهم لا يشعرون بالرضا عن أداء بنيامين نتنيهاو كوزير للجيش، وقال ٦٠٪ ممّن شملهم الاستطلاع إنهم غير راضين عن أداء وزير المالية موشيه كحلون من حزب "كولانو" (كلنا). وشمل الاستطلاع الذي أجراه معهد البحوث "مدغام"، بالتعاون مع معهد "أبيانيل"، استقصاءين حول عدد النواب، بحيث فحص أولهما الخريطة السياسية في حال قرار رئيس أركان الجيش السابق، بيني غانتس، خوض الانتخابات القريبة على رأس قائمة مستقلة.

فيما فحص الاستقصاء الثاني هل سيتغير عدد النواب الذين سيحصل عليهم غانتس في حال انضمامه إلى رئيس حزب "يوجد مستقبل"، يؤثر ليبيد، في هذه الانتخابات. ويظهر الاستطلاع تعزيزاً طفيفاً لحزب مستقل يرأسه غانتس، والذي حصل على ١٥ مقعداً في الشهر الماضي في مسح أجراه نفس المعهد. وجاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي:

الليكود - ٢٨ مقعداً، حزب برئاسة غانتس - ١٦ مقعداً، يوجد مستقبل - ١٣ مقعداً، القائمة المشتركة - ١٢ مقعداً، المعسكر الصهيوني - ١٠ مقاعد، البيت اليهودي - ٩ مقاعد، يهودوت هتوراه - ٩ مقاعد، يسرائيل بيتينو - ٦ مقاعد، شاس - ٥ مقاعد، كولانو - ٥ مقاعد، حزب برئاسة أورلي ليفي أبكسيس - ٥ مقاعد، ميرتس - ٤ مقاعد.

وفي حال انضمام غانتس إلى ليبيد: الليكود - ٢٩، حزب برئاسة غانتس وليبيد - ٢٦، القائمة المشتركة - ١٢، المعسكر الصهيوني - ١٠، البيت اليهودي - ٩، يهودوت هتوراه - ٧، يسرائيل بيتينو - ٧، شاس - ٥، كلنا - ٥، حزب برئاسة أورلي ليفي أبكسيس - ٥، ميرتس - ٥. وتم النشر، في بداية الشهر الجاري، أن ١٣٠ مؤسساً وقّعوا وثائق تسجيل حزب جديد برئاسة رئيس الأركان السابق بيني غانتس.

ووفقاً لتقرير لقناة الأخبار، يبدو أن غانتس قرر خوض الانتخابات في قائمة منفصلة وليس في المركز الثاني في حزب آخر، وإذا انضم إلى حزب آخر، فسوف يفعل ذلك كجزء من قائمة وليس كشخص منفرد.

### تشكيل التجمع الديمقراطي الفلسطيني

أعلنت قيادات ٥ فصائل يسارية، عن انطلاق التجمع الديمقراطي الفلسطيني، ويتكون التجمع من: الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، المبادرة الوطنية، حزب الشعب، وفداء، إلى جانب مجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة.

وجاءت إقامة التجمع الديمقراطي الفلسطيني وفقاً للقائمين عليه كصيغة ائتلافية تعمل داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى المستوى الشعبي، وتبقى مفتوحة لسائر القوى والفعاليات التي توافق على العمل المشترك وفق برنامج عمل التجمع الديمقراطي.

ويقوم التجمع على التمسك بالبرنامج القائم على حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس، والتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ورفض وإحباط أية محاولات لاصطناع البدائل أو القيادات الموازية لها، والعمل على تفعيل مؤسساتها واحترام قراراتها وصلاحياتها وانتظام عملها على قاعدة الشراكة الوطنية والقيادة الجماعية، وصولاً إلى التجديد الديمقراطي لهذه المؤسسات واستعادة اللحمة بينها وبين جماهير الشعب عبر انتخابات عامة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل

تشارك فيها جميع القوى الفلسطينية بما يعزز الوحدة الوطنية على أساس احترام قواعد الائتلاف والتوافق الوطني والتعددية والشراكة في صنع القرار.

وأكد التجمّع تعزيز الإجماع الفلسطيني على رفض صفقة القرن، وقطع العلاقات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ما لم تتراجع عن مواقفها المعادية لشعبنا وقراراتها المناقضة للشرعية الدولية، وعدم الاكتفاء بالرفض الاعلامي والدبلوماسي بل اتخاذ إجراءات ملموسة للضغط على مصالح واشنطن لمجابهة وإحباط الخطوات أحادية الجانب الهادفة لتنفيذ الصفقة.

وشدّد التجمّع على التمسك بحق شعب فلسطين في مقاومة الاحتلال واستنهاض المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها ضد الاحتلال في مواجهة إجراءاته الهادفة لتوسيع الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس، وانتهاك حرمة الأقصى وسائر المقدسات، وفي مواجهة الحصار لقطاع غزة، والخطط الهادفة لضم الأرض الفلسطينية وإقامة نظام أبارتهايد ونفي الوجود الوطني لشعبنا الفلسطيني وحقه في تقرير المصير تجسيدا لقانون القومية سيء الصيت.

ويهدف التجمّع إلى تصعيد الضغط السياسي والشعبي من أجل إنهاء الانقسام والتنفيذ الأمين لاتفاقات وتفاهات المصالحة، والضغط من أجل تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي بالتحرك من التزامات المرحلة الانتقالية بموجب اتفاقات أوسلو، وبالتالي سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، والانفكاك من علاقات التبعية الاقتصادية. وتبني حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، والعمل من أجل حث المجتمع الدولي على تحمّل مسؤولياته بفرض العقوبات على إسرائيل لردّه انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. والنضال من أجل فك الحصار على قطاع غزة، واستئناف عملية إعادة الإعمار وإصلاح وتحسين البنية التحتية بما فيها حل مشكلة الصرف الصحي وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين كالكهرباء والماء وغيرها، وخفض نسب الفقر والبطالة.

وأكد على ضرورة تشكيل وتفعيل المرجعية الوطنية الموحدة لشعبنا في مدينة القدس، والتي تتحدّد في إطارها جميع القوى والمؤسسات والشخصيات الفاعلة، للتصدّي لسياسات التهويد وتدنيس المقدسات والتوسع الاستيطاني والتطهير العرقي التي يمارسها الاحتلال. وشدّد على التصدي لمحاولات تصفية قضية اللاجئين وشطب الالتزام الدولي بحقوقهم عبر تجفيف موارد الأونروا وإنهاء وجودها وإعادة تعريف اللاجئ وفقاً لمعايير القانون الدولي.

## أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال ٢٠١٨ ..

أظهرت تقديرات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ٢٠١٨ انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة ب ٨% مقابل ارتفاع في الضفة الغربية بنسبة ٢,٣% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة في العام ٢٠١٧.

وأشارت التقديرات الأولية إلى حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٠,٧% مقارنة مع ٣% عام ٢٠١٧، نتج عنه انخفاض نصيب الفرد بنسبة ١,٥%، حيث شهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة ٨% مقارنة مع الأرباع المناظرة من عام ٢٠١٧، بالمقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ٢,٣% خلال نفس الفترة.

كما وشهدت أنشطة الصناعة أعلى ارتفاع في القيمة المضافة مقارنة مع عام ٢٠١٧، حيث بينت التقديرات الأولية إلى أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة ٥%، رافقه ارتفاع عدد العاملين بنسبة ٦%، تلاها أنشطة الزراعة بنسبة ٤% وأنشطة الإنشاءات بنسبة ٧,٠%، بينما انخفضت القيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة ١% مقارنة بعام ٢٠١٧.

كما ارتفع عدد العاملين في سوق العمل خلال عام ٢٠١٨، وتباين في نسب البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد العاملين في سوق العمل عام ٢٠١٨ بنسبة ٢% مقارنة مع عام ٢٠١٧، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدد العاملين في أنشطة الإنشاءات والصناعة.

وبالرغم من ارتفاع عدد العاملين إلا أن نسبة البطالة ارتفعت خلال عام ٢٠١٨ لتصل إلى ٣١% مقارنة مع ٢٩% خلال عام ٢٠١٧ وذلك بسبب أن الارتفاع الحاصل في عدد العاملين كان أقل من الارتفاع في حجم القوى العاملة.

ويعزى ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين خلال عام ٢٠١٨ إلى الارتفاع الحاد الذي شهده قطاع غزة والذي تجاوز ٥٠% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨، فيما لم تتجاوز في الضفة الغربية ١٩%.

وأظهر تقييم أداء الاقتصاد الفلسطيني أيضاً، انخفاض في عجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال عام ٢٠١٨، حيث أشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٨% مقارنة مع عام ٢٠١٧، كما وارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٢% خلال نفس الفترة، مما أدى ذلك لانخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ١% مقارنة مع العام السابق.

وفيما يتعلق بالأسعار فقد سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام ٢٠١٨ انخفاضاً طفيفاً مقارنة مع العام ٢٠١٧.

## إسرائيل تتهم الاتحاد الأوروبي بالتحريض عبر تمويله "BDS"

بعث وزير الشؤون الاستراتيجية في حكومة العدو "غلعاد إردان"، المكلف بمكافحة مقاطعة إسرائيل، برسالة إلى رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر"، يدعوها إلى تنفيذ توصيات المحكمة الأوروبية، ووقف التمويل عن المنظمات التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل. وكانت المحكمة الأوروبية قد أصدرت، تقريراً شاملاً حول تمويل الاتحاد الأوروبي، للمنظمات غير الحكومية (NGO).

وتُعرّب إسرائيل عن غضبها لسنوات، من الدعم واسع النطاق الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي، للمنظمات غير الحكومية، التي تعمل ضد سياسة الحكومة الإسرائيلية؛ وتزعم إسرائيل في حديثها لأوروبا، أن الدعم الذي تقدّمه القارة العجوز للفلسطينيين، يُستغل بـ "التحريض".

وقالت بعثة الاتحاد الأوروبي في إسرائيل في بيان، إن "تقرير المحكمة لم يشر بشكل محدد، إلى المنظمات الإسرائيلية أو الفلسطينية"، مؤكدة أن "المفوضية الأوروبية، هي واحدة من أكثر الهيئات شفافية في العالم". وأوضحت البعثة أن الاتحاد الأوروبي، "يوفر التمويل للمنظمات غير الحكومية، بطريقة شفافة للغاية؛ وسيواصل الاتحاد دعم منظمات المجتمع المدني".

### نصف اليهود هاجروا إلى فلسطين بعد النكبة

نشرت دائرة الإحصاء المركزية للعدو، معطيات حول المهاجرين إلى إسرائيل بموجب "قانون العودة" العنصري الذي يسمح لليهود فقط بالهجرة إلى البلاد، وقالت إن ٣,٢ مليون شخص هاجر إلى الكيان منذ تأسيسه إثر النكبة، في العام ١٩٤٨، وأن ٤٣% منهم هاجروا إلى الكيان منذ العام ١٩٩٠؛ ويشار إلى أن عدد سكان الكيان الصهيوني بلغ في آخر إحصائية قرابة ٨,٩ مليون نسمة، بينهم سكان القدس وهضبة الجولان المحتلتين؛ ويبلغ عدد اليهود قرابة ٦,٦ مليون.

وأضافت المعطيات، التي نُشرت بمناسبة يوم المهاجر العالمي، أن ٣٨ ألف مهاجر وصلوا إلى إسرائيل في العام ٢٠١٧، ويسمّون بـ "القادمين الجدد" أو "الصاعدين الجدد"؛ وتواجد في نهاية العام نفسه ٩٩,٦ ألف شخص يحملون جنسيات أجنبية، ودخلوا بتصريح عمل، منذ العام ٢٠٠٣، ولم تُسجل مغادرتهم منها؛ كذلك بلغ عدد السياح الذين دخلوا ولم يغادروها حتى نهاية العام ٢٠١٧ قرابة ٦٧ ألفاً.

وارتفع عدد أفراد العائلات بين المهاجرين منذ التسعينيات من ٢,٨٣ نسمة بالمتوسط في العام ٢٠٠٠ إلى ٢,٩٩ نسمة في العام ٢٠١٧. وتوجد في ٨,٤% من البيوت التي يسكنها هؤلاء المهاجرون عائلة واحدة مع آخرين أو عائلتين وأكثر. و٥٥% من عائلات المهاجرين منذ التسعينيات مؤلفة من زوجين وأولاد، بينما هذه النسبة ترتفع إلى ٥٩% في العائلات اليهودية. كذلك نسبة العائلات الأحادية الوالدين مرتفعة بين هؤلاء المهاجرين (١٤%)، مقابل ١٢% بين اليهود، كما أن نسبة عائلات الأزواج المهاجرين بدون أولاد (٣٠%) أعلى من نسبتها بين اليهود (٢٨%).

وقالت المعطيات أنه خلال السنوات ١٩٤٨ - ٢٠١٦ هاجر ٧٢٦ ألف غادروا الكيان ولم يعودوا إليها، وهناك ما بين ١٣٠ ألفاً إلى ١٦٧ ألف إسرائيل توفوا خارج البلاد، ما يعني أن

عدد الإسرائيليين الذين تواجدوا خارج البلاد دون العودة إليها في نهاية العام ٢٠١٦ يتراوح ما بين ٥٦٠ ألفاً و٥٩٦ ألفاً. وهذه الأحصائية لا تشمل أولاد المهاجرين الذين وُلدوا في الخارج. ويتبين أن نصف المواطنين الإسرائيليين الذين تواجدوا في الخارج بين السنوات ١٩٩٠ و٢٠١٦ كانوا من المهاجرين إلى إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، أي أن هؤلاء هاجروا إلى إسرائيل ثم غادروها.

وبلغت نسبة المهاجرين بين الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، في العام الدراسي الماضي، ١٠,١%، و٥٩% بينهم هم مهاجرون جاؤوا من دول الاتحاد السوفييتي السابق، والباقي من الولايات المتحدة (١٠,٥%)، فرنسا (٧,٢%)، أثيوبيا (٦,٦%)؛ وغالبيتهم درسوا في الجامعات وليس في كليات؛ ويتحدث ٦١% من المهاجرين اللغة العبرية بصورة جيدة أو جيدة جداً، و٥٢% يجيدون قراءة العبرية، و٤٨% يجيدون الكتابة بالعبرية. وعبر ٨٥% من المهاجرين عن رضاهم العيش في إسرائيل.

وهاجر ٢٦,٤ ألف شخص إلى الكيان في العام ٢٠١٧، ٥٢% من النساء، و٦٨,٧% منهم بين سن ١٥ - ٦٤ عاماً، و١٧,٦% بين سن ٠ - ١٤ عاماً، و١٣,٨% في سن ٦٥ عاماً فما فوق، ومتوسط أعمارهم ٣٣,٢ عاماً. وهاجر ٧,١ ألف منهم من روسيا و٧ آلاف من أوكرانيا، و٣,٢ ألف من فرنسا، و٢,٦ ألف من الولايات المتحدة.

أفادت دائرة الإحصاء المركزية أن ٣,٢ مليون يهودياً هاجروا إلى "إسرائيل" منذ العام ١٩٤٨؛ وبيّنت دائرة الإحصاء، في تقرير لمناسبة "يوم المهاجر العالمي"، أن نحو ٤٣% من المهاجرين الذين وصلوها قدموا بعد عام ١٩٩٠، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وتفيد الإحصائيات بأن نحو ١,٦ مليون يهودي سوفييتي (بما فيهم زوجاتهم وأزواجهم وأبنائهم من غير اليهود) وصلوا بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٦.

يشار إلى أن "إسرائيل" تمنع تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي تم تهجيرهم منها عام ١٩٤٨، وبالمقابل تسمح وفق قانون "العودة" لكل يهودي في العالم، بالهجرة إليها والحصول على جنسيتها بشكل فوري.

ويبلغ عدد سكان كيان العدو حالياً وفق الإحصائيات ٨,٩ مليون شخص، من بينهم أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يشكلون ٢٠% من السكان.

## انخفاض الروح القتالية في جيش الاحتلال أخطر من كافة الأنفاق

نظرت وسائل الإعلام الإسرائيليّة إلى خطاب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، أمام "المركز متعدّد المجالات" في هرتسليا، على أنه خطاب وداع، حدّد فيه معالم تركزته في الجيش. وتحت عنوان "النفق الأكثر خطراً"، كتب المراسل العسكري لصحيفة

"يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشوع أن الخطر الإستراتيجي الأكثر إثارة للقلق هو روح القتال والتطوع في الجيش، "في هذه الجبهة، يترك أيزنكوت خلفه تركة إشكالية، حتى لو لم تقع مسؤوليتها كلها على عاتقه"، وهي انخفاض الرغبة في الانضمام لألوية قتالية في الجيش في أوساط الشباب، والانخفاض الحاد في الرغبة لدى مجندي الجيش في الانضمام للجيش الثابت (غير الاحتياط) الذي يمارسون الجندي كمهنة وحيدة لهم. وأوضح يهوشوع أن "الأشخاص الجيدين يهربون من الجيش، وهذه مشكلة أخطر من أية أنفاق في الشمال أو الجنوب".

ووفق الأرقام الرسمية التي أوردتها "يديعوت أحرونوت"، فإن ٦٧ % من الشبان طلبوا التطوع في ألوية قتالية في الجيش فقط، وهذه النسبة هي الأكثر انخفاضاً منذ قيام الجيش، وهذه النسبة تشهد انخفاضاً عاماً تلو الآخر منذ العام ٢٠١١.

وعزا يهوشوع ذلك إلى أن معظم الشبان يفضلون التنازل عن "الخدمة العسكرية المرهقة" لصالح الخدمة في الوحدات التكنولوجية، التي تتيح لهم، لاحقاً، بعد إنهاء خدمتهم الإلزامية أو حياتهم العسكرية، دخولاً سريعاً ومريحاً إلى "الحياة المدنية"، وحتى أولئك الذين رغبوا في الانضمام إلى الألوية العسكرية اختاروا خدمة قتالية مخففة في وحدات متنوعة جندياً، وليس في وحدات راجلة أو مظلية".

بالإضافة إلى ذلك، لفت يهوشوع إلى أن الضباط الجيدين يغادرون الجيش، "وفي قيادة الأركان يصرخ عدد من كبار الضباط خلال النقاشات السرية الجيش يتحول لمتوسط القدرات، وإن لم نوقف ذلك الآن فلن نستطيع في المستقبل".

وقال أيزنكوت: "في نهاية المطاف، قدرات متطورة ومتفوقة مهمة، أنا أو من بالتطور والروبوتيك، لكن ذلك يعتمد على الإنسان، وعلى الرغبة في التجنيد لوحدات عسكرية والإبقاء على الأشخاص الأفضل (في الجيش) لتنفيذ هذه المهمات".

ولفت يهوشوع إلى أن أيزنكوت لم ينجح في مهمة زيادة روح التطوع للخدمة القتالية، وللخدمة العسكرية بشكل عام، ما يحولها إلى "مشكلة إستراتيجية من الدرجة الأولى".

ويستلم رئيس أركان جيش الإحتلال غادي أيزنكوت، تقريراً حول جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب؛ وذكر المراسل لصحيفة "يديعوت أحرونوت" يوسي يهوشوع أن مراقب الجيش الجنرال إيلان هراري والجنرالات المتقاعدين دورون ألموغ وأفي مزراحي؛ قدموا تقريراً لأيزنكوت عنوانه "نعم الجيش مستعد للحرب". وأوضح يهوشوع أن التقرير يؤكد أن تدريبات الجيش ازدادت أكثر من أي وقت مضى ومستوي المخزون قد ارتفع ولا تزال هناك ثغرات في ذراع البر مع التركيز على قضايا الموارد البشرية.

درع الشمال

رفض جهاز الأمن الإسرائيلي طلب رئيس الحكومة ووزير الأمن، بنيامين نتنياهو، الإعلان عن انتهاء عملية "درع شمالي"، التي بدأها الجيش في الرابع من كانون الأول الحالي، بادعاء كشف أنفاق حفرها حزب الله عند الحدود بين لبنان وإسرائيل، ومواصلتها البحث عن أنفاق أخرى وتحبيدها في إطار النشاط العسكري الاعتيادي؛ ويبدو أن نزاعاً نشأ بين نتنياهو والمقربين منه وبين الجيش.

ونقل موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني، عن مصادر مطلّعة على المداولات حول هذا الموضوع قولها إن مسؤولين في جهاز الأمن يعتقدون أنه ليس صائباً العمل ضد هذه الأنفاق في إطار الأنشطة العسكرية الاعتيادية، وإتّما مواصلة البحث عنها واستنفاد الموارد والفترة المطلوبة من أجل إنهاء البحث عن كافة الأنفاق؛ وحول طلب نتنياهو بتغيير وصف "عملية" للبحث عن الأنفاق، قال أحد المسؤولين في جهاز الأمن أن تعريف "درع شمالي" كعملية ضروري من أجل رصد موارد وتجنيد الجهاز الأمني لصالح هذا النشاط العسكري.

ووفقاً للمسؤولين أنفسهم، فإن القرار بإنهاء هذه العملية نابع من أن التوتر الأمني في الجبهة الشمالية ليس مفيداً لنتنياهو مع بدء المعركة الانتخابية، وأن "تأطير العملية، التي جرى وصفها بأنها حساسة للغاية لأمن إسرائيل، كعملية ناجحة من شأنه أن يشكل ذخراً انتخابياً بالنسبة لنتنياهو وحزبه".

وقالت الصحيفة إن الجيش يحاول حالياً إرجاء الإعلان عن انتهاء العملية قدر الإمكان، واستعراضها في وسائل الإعلام على أنها تنطوي على أهمية كبيرة. وقال مسؤولون سياسيون شاركوا في المداولات الأمنية حول الموضوع إن معارضة الجيش لإنهاء وصف النشاط كعملية عسكرية ليس نابعاً من دوافع عملانية صرف؛ وأضافوا أن البحث عن أنفاق عبارة عن عملية هندسية وحسب وكافة أجهزة الاستخبارات تقول إن حزب الله احتوى تدمير الأنفاق ولا رغبة لديه بالعمل ضد إسرائيل.

وتابع المسؤولون السياسيون أن الجيش سعى إلى تضخيم أهمية وتعقيد العملية لأن رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، كان معنياً بحرف أنظار الرأي العام وضغوط السياسيين عن الأحداث في الجبهة الجنوبية.

## الانتخابات وضعت الجيش في خط النار

قال المحلل العسكري بصحيفة "معاريف"؛ "تال ليف رام" إن "استقالة أفيغدور لبيرمان، إلى جانب انتقاد وزير التعليم نفتالي بينيت، في الواقع كانت بالفعل تحدد جدول أعمال الانتخابات المقبلة بتوجه أمني واضح، حيث تقوم جميع المدافع بإطلاق النار". وتطرق ليف رام، إلى تكبير الانتخابات موضعاً أن جدول الأعمال الأمني والعسكري للانتخابات المقبلة، اتضح باستقالة لبيرمان من وزارة الجيش، وما أعقبها من تهديدات نفتالي بينيت بالانسحاب من الائتلاف الحكومي.

وأوضح أن "تذكير الانتخابات سيضع الجيش في خط النار وذلك في ظل الجدل السياسي حول هوية وزير الجيش المقبل وتضرر الشعور بالأمن لدى سكان المنطقة الجنوبية، ولذلك فإن الجيش سيكون في حالة تأهب عالية خلال الفترة المقبلة للدفاع عن نفسه ومواجهة الضغوط السياسية". وأن الفترة المقبلة ستشهد صدى جمهورياً مضاعفاً، حول مهام الجيش وشكل الردع على كل حادثة أمنية، مثل وقوع عملية في الضفة الغربية أو حادثة أمنية على حدود قطاع غزة.

أما فيما يتعلق برئيس الأركان المقبل الجنرال **أفييف كوخافي**، فقد أوضح ليف رام، أن كوخافي سيواجه صعوبة في مواجهة الضغوط السياسية والإعلامية بدءاً من اليوم الأول الذي سيباشر فيه منصبه كرئيس أركان للجيش الإسرائيلي.

أكد **المراقب العسكري "إيلان هراري"** في توصية قدمها لرئيس الأركان غادي آيزنكوت، استعداد جيش الاحتلال للحرب، خلافاً لما ورد في الانتقادات التي وجهها رئيس قسم شكاوى الجنود **"يتسحاق بريك"** حول عدم جاهزية القوات البرية للحرب.

وبحسب القناة العبرية السابعة، فإن هراري من خلال اللجنة التي شكلت مؤخراً لفحص جهوزية الجيش للحرب، أكد أن القوات البرية مستعدة فعلاً لذلك، وأن هناك تحسناً ملحوظاً في استعدادات الجيش لأي حرب مستقبلية؛ وعمل نحو ١٠٢ من الضباط في كافة القواعد العسكرية ومواقع القوات البرية من أجل فحص استعدادات الجيش وخلصوا إلى أنه مستعد للحرب خلافاً لتقرير بريك.

### "اليوم الأسود" في بورصة "تل أبيب"

تحدث موقع "المصدر"، عن "اليوم الأسود" الذي شهدته البورصة، وقد أبدت مؤشرات سوق الأموال الورقية الإسرائيلية تراجعاً حاداً مطلع الأسبوع ٢٣-١٢ الذي وصف بالأقصى منذ عام ٢٠١١؛ وأن "مؤشرات بورصة تل أبيب تراجعت بنسبة ٥ %، وفي المقابل لم يشهد أي مؤشر ارتفاعاً".

وتساءل متابعون، عن ما إذا "كان الهبوط الأقصى في البورصة منذ عام ٢٠١١ يعكس تراجعاً زمنياً في البورصة الإسرائيلية، أم إنه ينذر بدخول إسرائيل في فترة اقتصادية عصيبة؟"، ملمحين إلى أن هذا "الحدث الاقتصادي الدرامي ينذر بفترة اقتصادية صعبة". ورأى المراقبون أن "هبوط البورصة الإسرائيلية كان متوقفاً بعد هبوط البورصة الأمريكية، لكن أحداً لم يتوقع أن يكون الهبوط حاداً بهذا المستوى؛ ولفت هؤلاء، إلى أن "البورصة الإسرائيلية متأثرة جداً بالبورصة الأمريكية؛ التي تعاني تراجعاً حاداً منبعه عدم الاستقرار

السياسي الذي يصدر من البيت الأبيض، إذ يتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارات اقتصادية تزيد من توتر المستثمرين".

وذكر الموقع، أن "آخر مثال كان إعلان رئيس البنك المركزي الأمريكي، جيروم باول، رفع الفائدة بنسبة ٢,٥% خلافا لرأي ترامب ونشر تقارير أن الرئيس الأمريكي ينوي الإطاحة به". ونوّه المراقبون، أن "المؤشر الوحيد المقلق بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي هو العجز المالي الضخم"، زاعمين أن "الاقتصاد الإسرائيلي قوي بالنظر إلى مؤشرات اقتصادية مثل؛ نسبة النمو الاقتصادي ٣%، ونسبة البطالة التي وصلت ٤%".

عقب رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، خلال حفل تعيين رئيس جديد للبنك المركزي، بروفيسور أمير يارون، على "الزلزال" الذي ضرب سوق الأوراق المالية، البورصة، الإسرائيلية والأمريكية، وقدّر أن "إسرائيل تحت قيادة يارون ستتمكن من اجتياز العاصفة الحالية في سوق الأوراق المالية".

وقالت صحيفة "معاريف" العبرية، إن بورصة تل أبيب تكبدت الاحد ٢٢-١٢-٢٠١٨ خسائر بقيمة ٣٥ مليار شيقل (٩,٢٨ مليارات دولار)، سعدت بإجمالي خسائر الشهر الجاري إلى ٥٠ مليار شيقل (١٣,٢٦ مليار دولار).

وينعكس التوتر وعدم الثقة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة على إسرائيل أيضا، بسبب وجود محافظ استثمارية مشتركة في أسواق المال لكلا البلدين.

وساهم في تراجع البورصة الإسرائيلية أيضا، تراجع غير مسبوق في سعر سهم شركة "بيريجو لصناعة الأدوية" بنسبة ٣٠%؛ وتكبدت "بيريجو" شركة إسرائيلية مقرها العاصمة الإيرلندية دبلن، خسائر بعد أن قدرت السلطات الإيرلندية المعنية قيمة الضرائب على الشركة بنحو ١,٨ مليار دولار.

وانعكس التقييم الضريبي على تراجع في مؤشر الأسهم الرئيس ببورصة تل أبيب بنسبة تجاوزت ٥ بالمائة، وهو التراجع الأكبر في جلسة واحدة منذ ٢٠١١ على أساس الإغلاق، لتسجل البورصة تراجعا بنسبة ١١% منذ بداية الشهر الحالي. كذلك، تأثرت البورصة الإسرائيلية بتسجيل شركة تيفا (طيفع) لصناعة الأدوية، التي يتم تداول أسهمها في إسرائيل، أكبر خسارة لها خلال أكثر من عام بنسبة تقدر بنحو ٨% أيضا.

## العدو يطلب من ترامب الاعتراف بضم الجولان

وزير المواصلات والاستخبارات في كيان العدو، إسرائيل كاتس، دعا إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ للاعتراف بسيادة إسرائيل في هضبة الجولان السورية المحتلة، وذلك كتعويض على سحب القوات الأمريكية من سورية. وقال لصحيفة "إسرائيل هيوم" أنه على خلفية الخطوة الأمريكية، فهذا هو الوقت المناسب للقيام بخطوة تعزز إسرائيل سياسيا وأمنيا،

ألا وهي الاعتراف بسيادة إسرائيل في الجولان، وأنه بعد أن اعتُبرت الخطوة الأمريكية كضعف لإسرائيل مقابل روسيا وإيران وسورية، فإن الاعتراف بمرتفعات الجولان سينقل رسالة عكسية، رسالة قوة، سواء في موضوع تعزيز الحلف بين الولايات المتحدة وإسرائيل؛ أو في ما يتعلق بمكانة إسرائيل في المنطقة.

وختم "كانتس" وهو من غلاة المُتطرفين في حكومة نتنياهو، قائلاً: "نحن لا نريد أن يدافع الجنود الأمريكيون عنا، لكننا معنيون بأن تعكس هذه الخطوة رسالة عكسية من الخطوة التي فهمت على أنها خطوة ضعف"، وفقاً لأقواله.

يُشار إلى أنه في منتصف الشهر الماضي قالت ذلك مندوبة واشنطن لدى الأمم المتحدة، السفيرة نيكي هيلي، بخصوص القرار الذي يُعرض على الجمعية سنوياً: "كانت الإدارات الأمريكية السابقة تمتنع عن التصويت على مشروع القرار غير المنطقي، لكن الإدارة الحالية تعتبر القرار الذي سيُطرح للتصويت متحيزاً بوضوح ضد إسرائيل"؛ جاء ذلك في بيان ورّعته البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على الصحفيين في نيويورك، عشية التصويت السنوي الذي تجريه إحدى اللجان التابعة للجمعية العامة بخصوص مرتفعات الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل، منذ عدوان حزيران (يونيو) من العام ١٩٦٧. وقالت السفيرة الأمريكية في بيانها: "إنّ هذا القرار لا يفعل شيئاً لإقناع أيّ طرفٍ بالتوصّل إلى اتفاقية سلام".

وينصّ مشروع القرار على أنّ القرار الإسرائيلي المؤرّخ في ١٤ كانون الأوّل من العام ١٩٨١، بفرض قوانين إسرائيل وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتلّ، يُعدّ باطلاً ولاغياً، وليس له أيّ صحة على الإطلاق، كما أكدّ مجلس الأمن في قراره المرقم ٤٩٧، الصادر في ١٩٨١.

وكان بنيامين نتنياهو، أعلن مؤخراً، أنّه يرى في الوجود الإسرائيليّ بهضبة الجولان ضماناً لأمنها، ولذلك فقد توجّه إلى المجتمع الدولي مطالباً إياه بالاعتراف بهذا الوجود؛ وقال: هضبة الجولان ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية لضمان أمنها.

وكان نتنياهو قد تكلم عن الجولان كما اعتاد الكلام عن القدس، فقال إنها من أقدس أقداس إسرائيل. وقال إنّ حكومة إسرائيل بقيادته لن تعترض على التوصل إلى اتفاق على تسوية سياسية في سورية، لكنها تصر على أنّ يأخذ الفرقاء مصالح إسرائيل الأمنية وروابطها التاريخية مع اليهود واليهودية بعين الاعتبار. وأضاف: "خلال أكثر من ٥٠ سنة من الحكم الإسرائيليّ في الجولان، تحولت المنطقة إلى قبلة للسياح وللمزارعين وللمستثمرين ولرجال الأعمال المبادرين وللبناء. وفي المنطقة السورية التي تغلي كالمرجل منذ سنة ٢٠١١، تبدو الجولان أكثر المناطق هدوءاً تحت حكم إسرائيل"، بحسب مزاعمه.

## العقوبات بحق عائلات منفذي العمليات

أقرت اللجنة الوزارية للتشريع في إسرائيل، مشروع قانون قدّمه رئيس البيت اليهودي **نفتالي بينت**؛ يستهدف طرد عائلات المقاومين الفلسطينيين إلى قطاع غزة أو خارج الأراضي المحتلة؛ وجاءت موافقة اللجنة على مشروع القانون بالرغم من معارضة المستشار القضائي للحكومة **أفيحاي مندلبلت**؛ وخلافا لقرار المحكمة العليا الإسرائيلية التي حظرت على السلطات الإسرائيلية تهجير عائلات منفذي العمليات من أماكن إقامتهم؛ باعتبارها عقوبة غير مناسبة. ويسمح القانون لقائد قوات الاحتلال في الضفة الغربية بإبعاد عائلات منفذي العمليات أو من حاولوا قتل جنود ومستوطنين من مكان سكناهم إلى مكان آخر في الضفة الغربية وذلك خلال اسبوع من موعد تنفيذ العملية.

هذا إلى جانب مواصلة سلطات الاحتلال تطبيق سياستها **بهدم منازل** منفذي العمليات الفدائية، في محاولة منه لوأد فتيل العمليات ضد "إسرائيل" وردع الشبان الفلسطينيين عن مقاومة الاحتلال، ويسعى جاهداً في الوقت ذاته لطرد عائلات منفذي العمليات من أماكن سكناهم إلى أماكن أخرى.

وتنتهج حكومة الاحتلال سياسة هدم منازل منفذي العمليات الفدائية منذ سنوات، وشددت على هذا الأمر مؤخراً بعد تنفيذ سلسلة عمليات بالضفة الغربية أوقعت قتلى وجرحى في صفوف الجنود والمستوطنين؛ وجدير بالذكر، أنه بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١، أعلنت حكومة الاحتلال عن انتهائها لسياسة هدم منازل ذوي فلسطينيين تدعي أنهم نفذوا، خططوا أو ساعدوا للقيام بأعمال ضد أهداف "إسرائيلية" في الأراضي المحتلة أو داخل "إسرائيل" كوسيلة من وسائل الردع في مواجهة الانتفاضة.

الفصائل الفلسطينية، من جهتها أكدت أن سياسة الاحتلال، **بهدم منازل** منفذي العمليات الفلسطينية تعكس حالة الافلاس الصهيوني التي يعيشها قادة الاحتلال، مشددين على أنه ذلك لن يكسر عزيمته الشعب الفلسطيني في تصديه للجرائم "الإسرائيلية".

### آلية "إسرائيلية" جديدة للاستيلاء على أراضي فلسطينية

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن حكومة الاحتلال وجدت آلية جديدة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة التي أقام مستوطنون مبانٍ لهم عليها؛ وأبلغ المستشار القضائي للحكومة، المحكمة العليا أنه من الممكن "شرعنة" ٨٠% من أراضي المستوطنات التي يوجد شكوك حول قانونيتها؛ ويدور الحديث عن أكثر من ٢٠٠٠ بؤرة استيطانية وبنى تحتية في الضفة الغربية.

وحسب الصحيفة فإن نصاً في مبادئ "تنظيم السوق" الوارد في قوانين الملكية الإسرائيلية يتيح الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية إذا تم بيعها من قبل "الوصي العام على أملاك الدولة" بحسن نية، لمستوطنين دون علمه أنها أملاك فلسطينية خاصة؛ وينص البند الخامس من "مبادئ تنظيم السوق" على أنه إذا عقدت "صفقة بين الوصي العام على أملاك الدولة (إسرائيل) في مناطق (الضفة الغربية) وشخص آخر تتعلق بملكية (أرض)، وظن القائم عند عقد الصفقة أنها ملك للدولة، فإن هذه الصفقة تصبح سارية المفعول حتى لو كانت الأرض ليست ملكاً للدولة". ويسعى مندبلبيت إلى إيجاد صيغة بديلة لقانون "التسوية" الذي يمنع هدم البؤر الاستيطانية ويجيز مصادرة أراضي الفلسطينيين لأغراض التوسع الاستيطاني، عن طريق عرض تعويض على أصحابها الفلسطينيين حتى إذا لم يوافقوا على مصادرة أراضيهم.

وقررت المحكمة العليا تعليق العمل بقانون "التسوية" بعد تقديم مجالس محلية فلسطينية ومنظمات حقوق إنسان التماساً في آذار الماضي، للمطالبة بإلغائه باعتباره مناقضاً للقانون الدولي الإنساني ولكونه غير دستوري؛ ودعم مندبلبيت موقف المحكمة حينها، ورفض الدفاع عن قانون "التسوية"، لأنه قد يساعد في تعجيل التحقيق الأولي ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، وقد يحول التحقيق حول المستوطنات إلى شكوى ضدها في المحكمة.

وسبق أن استخدم مبدأ مشابه في قرار قضائي سابق أصدرته المحكمة اللوائية الإسرائيلية في القدس يتيح "شرعة" البؤرة المسماة "متسبيه كراميم" شمال شرق رام الله، لأن السلطات الإسرائيلية و"دائرة الاستيطان" نقلت ملكية هذه الأراضي للمستوطنين بـ"حسن نية"، دون أن يعرفوا أن هذه الأراضي ملكية فلسطينية خاصة.

ونقلت "يديعوت احرونوت" عن وزيرة القضاء الإسرائيلية "ايبيلت شاكيد" قولها إن "قرار المستشار القضائي للحكومة (مندبلبيت) يمثل بشري للحركة الاستيطانية.. فبعد سنوات من التجميد والتهديدات بالهدم.. تحول النقاش من إمكانية الهدم إلى إمكانية التسوية والبناء (الاستيطاني).

ويعيش أكثر من ٣٦٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة ومئات ألف آخرون في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل وضمتهما في ١٩٦٧؛ في الوقت الذي يعتبر القانون الدولي الاستيطان غير شرعي.

### نتيها هو يوقع على بناء ٢٥٠٠ وحدة استيطانية ومناطق صناعية

كشفت وسائل اعلام العدو بأن بنيامين نتنياهو في طريقه للتوقيع على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية بعد اكتمال عملية الموافقة من قبل "مجلس التخطيط الأعلى". وقالت انه سيتم بناء ٢٥٠٠ وحدة استيطانية، في مستوطنات "أفني هيفيتز، جولد ليف، نوفيم،

تسوفيم، شافي شومرون، ألفي منشيه". وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء منطقتين صناعيتين - في أفني هيفيتز وفي بيتار إيليت - وبناء محطة نقل في ريشاليم. وتتضمن الخطة سلسلة أخرى من المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة الفرعية للتسوية التابعة لمجلس التخطيط الأعلى.

## فرض السيادة على الخليل أولاً

فيما أعلن رئيس الكنيست، يولي ادلشتاين، أنه سينضم إلى جولة تنظمها حركة "إم ترتسو" اليمينية في الخليل، وشارك في مؤتمر "لوبي ارض إسرائيل" في الكنيست والدعوة إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة الخليل. وينعقد هذا المؤتمر تحت عنوان "الدعم للاستيطان اليهودي في الخليل والالتزام به والتضامن معه"؛ وقال ادلشتاين: "من الغريب في نظري أن يجرؤ بعض أعضاء الكنيست على تحدي حق الشعب اليهودي في الجلوس في مدينة أجداده"؛ وأضاف: "نحن نعمل على تطوير الخليل والاستثمار فيها ونقل أهميتها إلى الأجيال القادمة؛ نحن نقول بصوت واضح - السيادة على الخليل أولاً".

## نتنياهو: مسار التطبيع بدأ... بمعزل عن الفلسطينيين

قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إن إسرائيل بدأت "مسار تطبيع مع العالم العربي"؛ وأضاف نتنياهو أن هذا التقدم في مسار التطبيع يأتي دون أي تقدم في المسار السياسي مع الفلسطينيين، "التوقعات بأن الاختراق في العلاقات مع الفلسطينيين سيؤدي إلى فتح العلاقات مع العالم العربي، بالطبع صحيحة لو أنها حدثت؛ وبدت أنها ستحدث بعد توقيع اتفاق أوسلو". وقال إن "إسرائيل" تمر الآن في فترة تطبيع مع الدول العربية، ولكن للأسف هذا التطبيع لم يؤدي إلى أي تقدم مع الفلسطينيين؛ "فنحن دائماً كان توقعنا بان التقدم بيننا وبين الفلسطينيين سيفتح لنا ابواب الدول العربية، ولكن بسبب رفض الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية فهذا الأمل قد خيب ما نسعى له، فربما علينا ان نعيد تفكيرنا"؛ وأوضح أن العلاقات مع الدول العربية ربما أوجدت الظروف لتطوير العلاقات مع الفلسطينيين. وأقرّ نتنياهو أن الاتصالات مع الدول العربية تجري بمعزل عن القضية الفلسطينية، قائلاً "اليوم نحن نذهب إلى هناك دون أي علاقة للفلسطينيين بذلك، وهذا أفضل بكثير لأنه غير مرتبط "بنزوات" الفلسطينيين" الدول العربية تبحث عن علاقات مع القوي" مستنتجاً "صيانة قوانا، تعطينا القوة الدبلوماسية".

وخلال لقاء مع السفراء الإسرائيليين في دول أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وأضاف نتنياهو "طراً تغيير كبير، العالم العربي يحتاج للتكنولوجيا والتحديث، في مجالات المياه والكهرباء والطب والهايتك؛ نشأت علاقة بين شركات إسرائيلية وبين العالم العربي".

ولم يفصّل نتنهاو في العلاقات بين الشركات الإسرائيلية والعالم العربي، إلا أن تحقيقات صحافية إسرائيلية وغربية أشارت إلى أنّ إسرائيل تتعاون استخباراتياً مع عدد من الدول العربية، أبرزها السعودية والإمارات، إذ زوّدتها ببرمجة "بيغاسوس" الإسرائيلية للتجسس على المعارضين، وهي البرمجة التي استخدمتها السعودية، على الأرجح، في اغتيال الصحفي السعودي البارز، جمال خاشقجي.